

يعالج جذور هذا الصراع بإنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولة فلسطين التي نأمل أن تكون كما قال الرئيس أوباما في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي عضواً جديداً فاعلاً ومعتزاً به في الأمم المتحدة في العام القادم، مؤكداً لكم جميعاً بأن الأمم المتحدة والشرعية الدولية ستظلان المرجع والملاذ لنا لاتخاذ أية قرارات في حال لم تنجح المفاوضات التي نؤكد لكم بأننا سنبدل قصار جهدنا لإنجاحها.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة:

إن شعبنا الفلسطيني يستمد إيمانه الذي لا يتزعزع من عدالة قضيته، ومن دعمكم ودعم وتضامن كل الأشقاء والأصدقاء والحريصين على نجاح عملية السلام، وبالتالي فإننا بحاجة لاستمرار جهودكم وجهود راعيي عملية السلام بما في ذلك جهود الرئيس باراك أوباما، والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأشقاء العرب والعديد من الأصدقاء في كل مكان، وبشكل خاص عندكم في الأمم المتحدة، وأثق تماماً ونحن على عتبة الاحتفال بعام جديد، بأن معاناة شعبنا قد اقتربت من النهاية، وأثق كذلك بأن تجديد وتأكيد تضامنكم ودعمكم لشعبنا في هذا الوقت بالذات يعزز من صمودنا ويدعم موقفنا العادل وجهودنا الصادقة لإقامة السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، سلام يدوم ويتوطد ويترسخ، سلام يستند إلى الحق والعدل والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون والخلاق، سلام يضمن لشعوب المنطقة كافة الأمن والاستقرار والازدهار ولشعبنا الفلسطيني الحرية والاستقلال، سلام يطوي صفحة الماضي بكل عذابه وآلامه وقهره ومعاناته، سلام يفتح عهداً جديداً من التعاون والتعايش في المنطقة يسود فيه الأمل والأمان والتطلع نحو مستقبل أفضل لأطفالنا جميعاً.

نجدد لكم جميعاً امتناننا وتقديرنا لجهودكم الخيرة ولمواقفكم التضامنية الثابتة مع قضية شعبنا، وأجدد رسالتي للشعب الإسرائيلي بأن يدنا ما زالت قادرة على حمل غصن الزيتون اليابس من بين الركام وستظل ممدودة للسلام العادل من أجل تأمين مستقبل آمن لأطفالنا وأطفالهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وثيقة رقم 271:

بيان حركة الجهاد الإسلامي في ذكرى تقسيم فلسطين تؤكد فيه أن فلسطين وحدة واحدة لا تقبل القسمة أو التجزئة²⁷¹

29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

يصادف اليوم الذكرى الثالثة والستين لقرار الأمم المتحدة رقم 181 الصادر في التاسع والعشرين من نوفمبر (تشرين ثاني) لعام 1947م، والذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولة ذات حكومة عربية وأخرى يهودية.

وقد جاء هذا القرار الأممي ليصبح شرعناً على اغتصاب وطننا الحبيب بعد وعد بلفور المشؤوم الذي منح الصهاينة حقاً بإنشاء "وطن قومي" على أرض فلسطين.

ولقد رفض شعبنا الفلسطيني هذا القرار وعدّ قبوله خيانةً وطنيةً عظيمةً، ليغدو ذلك التاريخ من كل عام يوماً تضامنياً يقف فيه أحرار العالم وثوراه مع حق شعبنا التاريخي في تحرير أرضه المحتلة. وتأتي ذكرى التقسيم هذا العام في ظل تصاعد الهجمة الصهيونية في محاولة لتكريس واقع الاحتلال وطمس الوجود الفلسطيني والعربي والإسلامي في القدس وسائر الأرض المحتلة، فيما لم يعد لقيادة السلطة وم.ت.ف ومعها بعض الأطراف العربية، لم يعد لهم من هم سوى المضي في خيار التسوية العقيم الأمر الذي خلق مناخاً سياسياً استغله الاحتلال في تنفيذ العديد من المخططات والمشاريع التوسعية لتهويد المقدسات ونهب الأرض.

إننا بحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وفي ذكرى قرار التقسيم الباطل، فإننا نؤكد على ما يلي:
أولاً: إن فلسطين من بحرهما إلى نهرها وحدة واحدة لا تقبل التجزئة ولا التقسيم ولا تتسع إلا لشعبها وأهلها ولا وجود لليهود الصهاينة فوق أي شبر من ترابها.
ثانياً: نشدد على حق شعبنا في المقاومة، حتى تحقيق كامل مطالبه المشروعة والتي تتمثل بالأساس في إنهاء احتلال عن كامل أرضه.

ثالثاً: إن الرفض الفلسطيني لقرار التقسيم حمل في طياته ولا يزال رفضاً لمنطق الاستسلام والتفريط في الحقوق، وعليه فإننا نؤكد رفضنا لأية حلول مجترأة تنتقص من حقنا وتحرف مشروعنا الجهادي والنضالي عن وجهته الحقيقية، ونطالب العرب والمسلمين وكل أحرار العالم لتحمل مسؤولياتهم ودعم حق شعبنا في الدفاع عن أرضه ومقدساته واستعادة حقوقه وفي مقدمته حق العودة وتقرير المصير.

رابعاً: نجدد تأكيدنا على ضرورة استعادة الوحدة وإنهاء حالة الانقسام بما يضمن وقوف شعبنا وقوانا صفاً واحداً في مواجهة الاحتلال والعدوان والتصدي لمحاولات تصفية القضية والحقوق الوطنية، واستمرار المقاومة.

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

وثيقة رقم 272:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف²⁷² [مقتطفات]

30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

إن الجمعية العامة،

(....)

1- تعرب عن تقديرها للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لما تبذله من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وتحيط علماً بتقريرها السنوي، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيمة الواردة في الفصل السابع منه؛

